الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
حزيران/يونيو 2010

نظرة عامة

أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في 20 حزيران/يونيو، عن قرار لتخفيف حصارها المفروض على غزة منذ ثلاث سنوات، الأمر الذي سمح باستيراد غير مقيد البضائع المعدّة للاستخدام المدني. أما فيما يتعلق بالأغراض الأخرى التي عرّفتها السلطات الإسرائيلية كأغراض عسكرية أو ذات استخدام مزدوج عسكري/مدني فسيظل دخولها مقيدا. وفي أعقاب صدور هذا الإعلان طرأ ارتفاع طفيف على حجم الواردات وسُمح بدخول بعض البضائع الاستهلاكية التي كانت محظورة في الماضي معظمها مواد غذائية وأغراض للاستخدام المنزلي. وبالرغم من الترحيب بهذا القرار، فإنّ تأثيره الإنساني سيكون محدودا نظرا لأنّه لم يتطرق إلى مجالين رئيسين: القيود المفروضة على التصدير وحركة تنقل الأشخاص. فبدون السماح للتصدير خارج غزة فسيظل الأثر الاقتصادي المحتمل للإزالة الجزئية للقيود على الواردات محدودا.

بئر مياه في مسافر يطا (الخليل) – مياه غير صالحة – نقاط الملء قد تخفف من مشكلة نقص المياه التي يواجهها كثيرون في المنطقة (ج) – الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام 2010

بالإضافة إلى ذلك، نظرا لتعريف معظم مواد البناء على أنها أغراض «مزدوجة الاستخدام» فمن المرجح أن تظلّ احتياجات السكن غير ملباة بدرجة كبيرة. وبالرغم من أنّه سيتمّ السماح بدخول هذه المواد لمشاريع البناء التي تشرف عليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إلا أنّ التعقيدات والتكلفة الباهظة لمتطلبات المراقبة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية ستعيق تنفيذ عدد كبير من هذه المشاريع.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: الخسائر البشرية في الضفة الغربية: • موافقة إسرائيلية على خطة لتطوير حي البستان في القدس الشرقية • تركيز على المنطقة (ج): تلبية احتياجات المياه الأساسية • مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُصدر تقريرا جديدا حول إمكانية التنقل والوصول • ربع اللاجئين في الضفة الغربية تقريباً يعانون من انعدام الأمن الغذائي

قطاع غزة: إسرائيل تعلن عن تخفيف الحصار؛ وأثر ذلك خلال شهر حزيران/يونيو لا يزال محدودا • فتح معبر رفح حتى إشعار آخر • الأنشطة العسكرية التي تؤثر على المدنيين • تعمّق أزمة الوقود: ساعات انقطاع الكهرباء تصل إلى 16 ساعة يوميا • التحويلات الطبية لتلقي العلاج في الخارج • مستوى منخفض للأدوية الحيوية في غزة • تقويض التعليم • الضغوط التي يواجهها المجتمع المدني.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حماية الطفل، آفة زراعية تتسبب بأضرار واسعة النطاق لمحاصيل البندورة (الطماطم) في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة • مستجدات عملية المناشدة الموحدة

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

وفي غضون ذلك، ما زال مستوى الخدمات المُقدّمة لسكان غزة في تدهور متواصل نظرا للحصار والشقاق الفلسطيني الداخلي. وقد بدا ذلك واضحا هذا الشهر فيما يتعلق بقطاع الرعاية الصحية في غزة. وفي أعقاب انخفاض كمية واردات الوقود الصناعي التي تدخل غزة إلى أدنى مستوياتها منذ سبعة أشهر بسبب خلاف مستمر يتعلق بالتمويل ما بين سلطتي غزة ورام اللّه، ارتفع عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى 16 ساعة خلال بعض الأيام في بعض المناطق في قطاع غزة. ولا تستطيع المولدات الكهربائية التعويض عن مثل هذا الانقطاع الطويل؛ ونتيجة لذلك تضطر المستشفيات إلى تعليق أو تأجيل إجراء العمليات الجراحية الاختيارية وإجراءات التشخيص وبعض الخدمات المساعدة، كما أنّ المعدات الطبية الحساسة تتعرض للتلف بصورة منتظمة نتيجة لهذا الانقطاع. إضافة إلى ذلك، أدى انعدام التنسيق الداخلي إلى انخفاض مخزون الأدوية الحيوية في مستودع غزة المركزي للأدوية إلى أدنى مستوياته منذ بدء الحصار في حزيران/ يونيو 2007: فقد نفذ مخزون 114 دواء من 480 دواء من هذه الأدوية بالكامل بحلول نهاية هذا الشهر. وفي حين أنّ الأثر الكامل لهذا النقص ما زال قيد التقييم، فقد يؤدي ذلك إلى انقطاع علاجات أمراض السرطان والقلب التي تنقذ حياة المرضى.

وبالرغم من أنّ فتح معبر رفح دون انقطاع منذ بداية الشهر سهّل على المرضى عملية التوجه لتلقي العلاج الطبي التخصصي في مصر، إلا أنّ الوصول إلى المرافق الصحية في الضفة الغربية وإسرائيل والأردن ما زال مقيدا بنظام التصاريح المقيد الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية. وخلال هذا الشهر، كان مصير 21 بالمائة من الطلبات إما الرفض أو التأجيل، وهو ما يعدّ تحسنا مقارنة بما نسبته 27 بالمائة خلال الشهرين السابقين. ولكن بالرغم من انخفاض نسبة الطلبات التي تمّ تأجيلها فإن نسبة التي الطلبات التي رُفضت ارتفعت بصورة ملحوظة من ما معدله 2 بالمائة تقريبا إلى 12 بالمائة.

ما زالت حماية السكان المدنيين في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل مصدر قلق كبير. ففي حزيران/يونيو قُتل 15 فلسطينيا وأصيب 104 آخرون على خلفية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلى جانب مقتل إسرائيلي واحد وإصابة 21 آخرين. ففي قطاع غزة أدى القتال الدائر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وغيره من الأنشطة على طول الحدود وفي مناطق في البحر إلى أعلى مستوى من الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين في شهر واحد منذ شباط/فبراير 2009، حيث قتل 11 فلسطينيا من بينهم مدنيان. أما في الضفة الغربية فقد وقعت معظم حوادث العنف والإصابات في القدس الشرقية التي سادها التوتر جراء الأنشطة الإسرائيلية الجارية والمتوقعة في حي سلوان، بما في ذلك الموافقة المبدئية التي أصدرتها لجنة تخطيط محلية على خطة تطوير تتضمن هدم عشرات المنازل الفلسطينية لإفساح المجال أمام إقامة مناطق ترفيهية ومختلف المباني التجارية والسكنية. إنّ التنفيذ المحتمل لهذه الخطة قد ينجم عنه تهجير ما يقرب من 500 فرد من السكان.

وهنالك مصدر قلق آخر يتعلق بالظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. فقد كشف التقرير السنوي الذي يُصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حول إمكانية التنقل والوصول أنه رغم انخفاض الوقت الذي يستغرقه السفر ما بين المدن والبلدات الفلسطينية نظرا للإجراءات التي تبنتها السلطات الإسرائيلية فلم يطرأ تحسن مواز فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي والمناطق الريفية الواقعة في المنطقة (ج)، وخصوصا منطقة غور الأردن. كما أن القيود المفروضة على الوصول تزيد من النقص الحاد في المياه الذي يؤثر على التجمعات السكانية الواقعة في المنطقة (ج)، وخصوصا خلال فصل الصيف نتيجة لانعدام البنية التحتية لشبكة المياه وسنوات الجفاف السابقة. يُشار إلى أنّ نقص المياه قوّض تدريجيا مهنة رعاية الماشية التي يعتمد عليها معظم هذه المجتمعات. وتواجه المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى تلبية احتياجات هذه المجتمعات الضعيفة تحديات جمّة بسبب نظام التصاريح المقيّد الذي تُطبقه السلطات الإسرائيلية. وقد تقدّم فريق المساعدة الإنسانية القطري بخطة استجابة طارئة، تتضمن 15 مشروعا من مشاريع المياه، للسلطات الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير 2010 ولكن لم يُطبّق حتى نهاية شهر حزيران/يونيو أيّ من هذه المشاريع بسبب القيود الإسرائيلية.

وهنالك تهديد آخر يتعلق بقطاع الزراعة يهدد مصادر رزق عشرات آلاف العائلات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثّل في ظهور آفة زراعية تدعى «توتا أبسولتا» تسببت في تدمير محصول البندورة (الطماطم) في الدفيئات والحقول الزراعية. وتقود منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حاليا خطة استجابة جماعية في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فقد بدأت وزارة الزراعة بتنفيذ مسح للأضرار وتزويد المزارعين بالمعلومات ذات الصلة.

وبالرغم من أنّ تخفيف الحصار في قطاع غزة وتسهيل التنقل ما بين البلدات والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية هي خطوات مرحب بها، لا تزال هنالك خطوات ضرورية يجب أن تتخذها السلطات الإسرائيلية لتحسين الأوضاع الإنسانية لأكثر الشرائح احتياجا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إنّ فتح معابر غزة يعتبر أمرا ضروريا لاستيراد مواد البناء بدون

أية قيود، وفي الضفة الغربية، يجب إزالة القيود المفروضة على الوصول والبناء في المنطقة (ج)، ويجب أيضا وقف هدم المنازل في القدس الشرقية كليًا.إضافة إلى ذلك، من أجل تجنب مزيد من التدهور في الخدمات المقدّمة لسكان غزة، يجب على حماس والسلطة الفلسطينية أن يتجاوزا خلافاتهما السياسية وأن يحسنا التنسيق بينهما.

سننشرُ النص الكامل لمراقب الشؤون الإنسانيّة في الأسبوع القادم
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_07_16_english.pdf
النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة